AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

سياسة التيسير الكمي وأثرها في معالجة الركود الاقتصادي في العراق

فراس جواد كاظم العويدي[1] **أ.د. عاطف لافي مرزوك[2]**

كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة

المستخلص:

تعدُّ سياسة التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، التي تلجأ إليها البنوك المركزية في حالات الركود الاقتصادي أو الازمات الاقتصادية، من خلال ضخ السيولة في النظام المالي عبر شراء الأصول المالية طويلة الأجل، بما يعزز من حجم القاعدة النقدية، ويدفع نحو زيادة الإنفاق والاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، وهدف البحث إلى تحقيق التأصيل النظري للسياسة النقدية غير التقليدية، التي تعتمدها اقتصاديات دول العالم، والتحقق في أسباب اللجوء إلى آلية التيسير الكمي بوصفها أحد أدوات السياسة النقدية غير التقليدية واجراءات تطبيقها، وانطلق البحث من فرضية أساسية هي أن لسياسة التيسير الكمي أثراً إيجابياً متفاوتاً في معالجة الركود الاقتصادي، يعتمد في فعاليته على البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المطبقة، ومدى تكاملها مع السياسات المالية والهيكلية الأخرى. وقد اعتمد الباحث على استعمال المنهجين الاستنباطي من خلال استعراض الإطار المفاهيمي، والنظري لمتغيرات البحث، فضلاً عن استقراء وتحليل البيانات ذات الصلة بمتغيرات البحث وآليات عمل التيسير الكمي وتداعياته في بلدان عينة البحث. واستنتج الباحث إن الاقتصاد العراقي لا يمتلك الإمكانيات الكافية من الأوراق المالية، التي تمكن سياسة التيسير الكمي من القدرة على العمل بمفردها، فضلاً عن عدم وجود أسواق مال ولا أصول تمثل أسهم وسندات القطاع الحقيقي، الذي يمكن سياسة التيسير الكمي من العمل بصورة تمنح الاقتصاد العراقي الأمل في تجاوز حالة الركود، التي يمر بها، ويوصي الباحث تفعيل دور البنك المركزي العراقي في اتخاذ قرارات نقدية مستقلة عن التأثيرات السياسية، و لاسيما في ظل طبيعة الإنفاق العام المرتفعة في العراق والمعتمدة على الإيرادات النفطية .

الكلمات المفتاحية: التيسير الكمي, الركود الاقتصادي , العراق

Abstract

Quantitative easing (QE) is one of the unconventional monetary policy tools used by central banks in times of economic recession or crisis. This policy injects liquidity into the financial system through the purchase of long-term financial assets, thus strengthening the monetary base, increasing spending and investment, and stimulating economic growth. The research

aims to establish a theoretical basis for the unconventional monetary policy adopted by economies around the world, and to investigate the reasons for resorting to QE as one of the unconventional monetary policy tools and the procedures for its implementation. The research is based on the basic hypothesis that QE has a varying positive impact in addressing economic recessions, the effectiveness of which depends on the economic and political environment of the country where it is implemented and the extent of its integration with other financial and structural policies. The researcher relied on the use of deductive approaches by reviewing the conceptual and theoretical frameworks of the research variables, as well as extrapolating and analyzing data related to the research variables, the mechanisms of QE, and its implications in the countries of the research sample. The researcher concluded that the Iraqi economy does not have sufficient financial securities that would enable the quantitative easing policy to work alone, in addition to the lack of financial markets or assets representing real sector stocks and bonds, which would enable the quantitative easing policy to work in a way that gives the Iraqi economy hope of overcoming the recession it is experiencing. The researcher recommends activating the role of the Central Bank of Iraq in making monetary decisions independent of political influences, especially in light of the nature of high public spending in Iraq, which depends on oil revenues.

المقدمة

تُعدّ سياسة التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، التي تلجأ إليها البنوك المركزية في حالات الركود الاقتصادي أو الازمات الاقتصادية، عندما تصبح أسعار الفائدة قريبة من الصفر أو سالبة، مما يُضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية، إذ تهدف هذه السياسة إلى ضخ السيولة في النظام المالي من خلال شراء الأصول المالية طويلة الأجل، بما يعزز من حجم القاعدة النقدية، ويدفع نحو زيادة الإنفاق والاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

شهد العراق في مراحل مختلفة حالات من الركود الاقتصادي، إلا أن السياقات الاقتصادية والمؤسساتية فيه تختلف، مما انعكس على مدى تطبيق وجدوى التيسير الكمي في البلد , في العراق، تبرز التحديات الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وتذبذب الإيرادات العامة، ما يجعل اللجوء إلى أدوات تيسيريه نقدية مشروطاً بقدرة المؤسسات المالية على التنفيذ، وفعالية سوق الدين المحلي.

أولاً: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية بالغة في ظل استمرار التحديات الاقتصادية العالمية وتزايد لجوء البنوك المركزية إلى السياسات غير التقليدية، وهنا يتم توضيح مدى استعمال الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة التيسير الكمي في القضاء على الركود الاقتصادي، ولاسيما في أوقات الازمات المالية، ويتجلّى ذلك في أن أغلب اقتصاديات

دول العالم متقدمة أو نامية قامت باستعمالها لمعالجة تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008، فضلاً عن ازمة جائحة كورونا.

ثانياً: مشكلة البحث:

دفع تفاقم الركود الاقتصادي بالسلطات النقدية في بعض اقتصاديات دول العالم (متقدمة أو نامية) باتباع إجراءات تحفيز نقدية تندرج تحت مظلة التيسير الكمي بهدف معالجة الركود الاقتصادي وتنشيط الاستثمار، وعليه تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى اسهمت سياسة التيسير الكمي في رفع معدل النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي عن طريق رفع عجلة الاستثمار؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية هي أن لسياسة التيسير الكمي أثراً إيجابياً متفاوتاً في معالجة الركود الاقتصادي، يعتمد في فعاليته على البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المطبقة، ومدى تكاملها مع السياسات المالية والهيكلية الأخرى.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التأصيل النظري للسياسة النقدية غير التقليدية التي تعتمدها اقتصاديات دول العالم، والتحقق في أسباب اللجوء إلى آلية التيسير الكمي بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وإجراءات تطبيقها، مع إجراء تحليل شامل ومقارن لتلك التجارب المتنوعة إلى الإجابة عن أسئلة رئيسة تتعلق بفعالية التيسير الكمي كوسيلة لمعالجة الركود الاقتصادي في العراق، يسعى البحث إلى تحديد العوامل التي تؤثر على نجاحه سواء بالزيادة أو النقصان، ومراقبة التحديات والمخاطر المرتبطة بتطبيقه، فضلاً عن ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات سياسية مستندة إلى الدروس المستفادة، التي قد تسهم في تطوير استجابات أكثر فاعلية للأزمات الاقتصادية، التي قد تحدث في المستقبل، وخاصة في الدول التي تعاني من ظروف مشابهة.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث على استعمال المنهجين الاستنباطي من خلال استعراض الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات البحث، فضلاً عن استقراء وتحليل البيانات ذات الصلة بمتغيرات البحث وآليات عمل التيسير الكمي وتداعياته في بلد عينة البحث.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية: تتضمن اقتصاد العراق, الحدود الزمانية: 2005- 2022.

سابعاً: هيكلية البحث

قسمت البحث على أربعة مباحث، اذ تناول المبحث الأول الإطار النظري لسياسة التيسير الكمي، في حين تضمن المبحث الثاني الركود الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث سياسة التيسير الكمي في العراق، وفي المبحث الرابع تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول / الإطار المفاهيمي لسياسة التيسير الكمي

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية نوعاً من سياسة الموازنة التي تتبناها الدولة للتعامل مع اللاتوازنات الاقتصادية المختلفة، ويوجد مفهومين للسياسة النقدية، الأول هو المفهوم الضيق، والذي يعني "الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود لتحقيق أهداف معينة"، أما المفهوم الآخر فهو المعنى الواسع للنقود، الذي يشمل "جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بهدف التأثير في مقدار واستعمال النقد والائتمان، وأيضاً الاقتراض الحكومي أو حجم وتركيبة الدين العام"[(1)]. أي : إن المفهوم الأساس للسياسة النقدية هو عبارة عن التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه تحقيق معدل النمو الحقيقي الأمثل، مع الحفاظ على استقرار الأسعار، بمعنى : إن السياسة النقدية نوعاً من أنواع الإدارة لحركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي

وقد تنوعت التعريفات الخاصة بالسياسة النقدية، إلا أن الاقتصادي كينز عرف السياسة النقدية بأنها "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود بغرض تحقيق أهداف معينة"، بمعنى : إن مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أهداف محددة تضعها الإدارة الحكيمة المؤثرة لنفسها وتسعى لتحقيقها، وإلى التدابير والوسائل المتنوعة، التي لديها القابلية العالية على التكيف، وتعمل من خلالها الإدارة الحكيمة[(2)].

ثانياً: السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية

1- السياسة النقدية التقليدية

يمكن تعريف السياسة النقدية التقليدية بأنها مجموعة من السياسات والأدوات المستخدمة بقصد احداث تأثير على العرض النقدي القائم في الأسواق المالية، ومن ثم التأثير في الأداء الاقتصادي، و تعرف بانها سلسلة من الاجراءات والتدابير يمارسها البنك المركزي عبر احكام الرقابة على النقد سعياً لتحقيق اهداف اقتصادية، وتحرص هذه السياسة في طبيعتها على الاهتمام بأبعاد المربع السحري، وهي معدلات نمو عالية، التوظيف التام، استقرار سعر المستوى العام

(1) حسام الدين عبد القادر، اقتصاديات النقود والسياسات النقدية: مدخل تحليلي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2014، ص158.

(2) جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، القاهرة، 2010، ص 84- 88.

للأسعار، توازن ميزان المدفوعات[1] وتمتلك السـلطة النقدية العديد من الادوات النقدية التقليدية، التي تسـتعملها للتأثير على الاهداف الوسـيطة من اجل تحقيق اهداف اعم واشمل تخص المتغيرات الاقتصـادية، التي تمثل الاهداف النهائية، ويمكن حصر هذه الادوات هي **سعر أعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الاحتياطي القانوني:**

2- السياسة النقدية غير التقليدية

تعرف بأنها مجموعة من الاجراءات التي يستعملها البنك المركزي للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية الحديثة (غير التقليدية)، ولاسيما التيسير الكمي، والتسهيلات الائتمانية ومعدلات الفائدة الصفرية، وكذلك تعرف على أنها سياسة نقدية تستعمل وقت الازمات يتم من خلالها تنفيذ دعماً ائتمانياً معززاً، وتسهيلات ائتمانية وتيسيرات كمية وتدخلات في العملة وفي سوق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الازمات[2].

ثالثاً: مفهوم التيسير الكمي

هي سياسة نقدية غير تقليدية تلجأ إليها البنوك المركزية عندما تكون أسعار الفائدة قريبة من الصفر أو عند مستويات منخفضة جدًا، تقوم هذه السياسة على شراء الأصول المالية (مثل السندات الحكومية وسندات الشركات) من السوق المفتوحة بهدف زيادة كمية النقود في الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي[3].

و تعرف بأنَّها ضخ النك المركزي الاموال بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال شراء سندات الدين الحكومي والسندات المهمة في الاقتصاد لتخفيف الاعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، ومن ثم تتمكن الشركات من الاستثمار والنمو بحث تتمكن الدولة من الانفاق- في القطاعات الاقتصادية وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي اشترى السندات سابقاً ببيعها بعد التحسن الاقتصادي[4].

(1) أمية طوقاف، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العملالمصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005، ص32.

(2) صديقي احمد و الطيبي عبدالله، دراسة تحليلية لانعكاسات سياسة التيسير الكمي على مناخ الاستثمار –دراسة حالة اليابان والولايات المتحدة الامريكية–، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد (4)، العدد (2)، 2021، ص102.

(3) بن طالب فريد، سياسة التيسير الكمي كتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادية المجلد (2)، العدد (2)، 2019، ص195.

(4) رملي حمزة، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والاقرض، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (5)، 2017، ص33.

رابعاً: أهداف وادوات سياسية التيسير الكمي

وتتمثل هذه الاهداف:

1. ان التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل: قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل يسبب انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال سياسة التيسير الكمي، مما يسهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل.
2. التقليل من مخاطر أسعار السندات: حيث تتعرض أسعار السندات لمخاطر التغير في سعر الفائدة، وذلك من خلال طول مدة السند، ولهذا فمن أهم الاعتبارات لبرامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية، التي تؤثر إيجابا على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.
3. تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية: على الإفلاس وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره كخطة إنقاذ مالية للمؤسسات المعرضة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم

المبحث الثاني الإطار النظري للركود الاقتصادي

اولاً: مفهوم الركود الاقتصادي

يتحدد مفهوم الركود الاقتصادي بأنه أي ارتفاع في معادلات البطالة وتراجع الارباح لدى المؤسسات والمنظمات وانهيار في الاسواق المالية، ولقد حدثت حالات ركود متزامنة في الاقتصادات المتقدمة عدة مرات في العقود الأربعة الماضية، في منتصف السبعينيات، وأوائل الثمانينيات، وأوائل التسعينيات، وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولا يوجد تعريف رسمي للركود، ولكن هناك اعتراف عام بأن المصطلح يشير إلى فترة تراجع النشاط الاقتصادي، ولا تعد فترات الانخفاض القصيرة جدًا فترات ركود[1].

يُعرف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) عمومًا بأنه السلطة التي تحدد تواريخ بداية ونهاية فترات الركود في الولايات المتحدة .لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية تعريفه الخاص لما يشكل الركود، وهو "انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي المنتشر في جميع أنحاء الاقتصاد، ويستمر لأكثر من بضعة أشهر، ويظهر عادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل الحقيقي، والتوظيف، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة[2]، إن تعريف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية أكثر مرونة من تعريف شيسكين لتحديد ماهية الركود .على سبيل المثال، من

(1)عدنان فاطمة الزهراء, دور مرونة سوق العمل في معالجة الركود الاقتصادي لتعزيز التنافسية ,مجلة دراسات اقتصادية , المجلد 15 العدد 2, 2021, ص143.

(2) Ferrero, A., The macroeconomic effects of large-scale asset purchase programmes. The Economic Journal, 122(564), 2012, P.289–315.

المحتمل أن يخلق فيروس كورونا ركودًا على شكل حرفW ، اذ يهبط الاقتصاد ربعًا واحدًا، ويبدأ في النمو، ثم ينخفض مرة أخرى في المستقبل .لن يكون هذا ركودًا وفقًا لقواعد شيسكين*، ولكن يمكن أن يكون تحت تعريف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.[1]

ثانياً: أسباب الركود الاقتصادي

هناك أكثر من طريقة لبدء الركود، بدءًا من الصدمة الاقتصادية المفاجئة وحتى تداعيات التضخم غير المنضبط .هذه الظواهر هي بعض المحركات الرئيسية للركود[2]:

1. **الصدمة الاقتصادية المفاجئة:** الصدمة الاقتصادية هي مشكلة مفاجئة تؤدي إلى أضرار مالية جسيمة .وفي السبعينيات، قطعت منظمة أوبك إمدادات النفط عن الولايات المتحدة دون سابق إنذار، مما أدى إلى الركود، ناهيك عن الطوابير التي لا نهاية لها في محطات الوقود، يعد تفشي فيروس كورونا، الذي أدى إلى إغلاق الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مثالًا أحدث على الصدمة الاقتصادية المفاجئة[3].
2. **الديون المفرطة :** عندما يتحمل الأفراد أو الشركات قدرًا كبيرًا من الديون، يمكن أن تنمو تكلفة خدمة الدين إلى درجة لا يمكنهم فيها دفع فواتيرهم . ثم يؤدي تزايد حالات التخلف عن سداد الديون والإفلاس إلى انقلاب الاقتصاد .تعد فقاعة الإسكان في منتصف العقد الأول من القرن العشرين والتي أدت إلى الركود الكبير مثالًا رئيسيًا على الديون المفرطة التي تسببت في الركود.
3. **فقاعات الأصول :** عندما تكون قرارات الاستثمار مدفوعة بالعاطفة، فإن النتائج الاقتصادية السيئة لن تكون بعيدة عن الركب، يمكن أن يصبح المستثمرون متفائلين للغاية خلال الاقتصاد القوي .وقد أشار رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق ألان جرينسبان إلى هذا الاتجاه بوصفه "الوفرة غير العقلانية"، في وصفه للمكاسب الضخمة التي حققتها سوق الأوراق المالية في أواخر التسعينيات .تؤدي الوفرة غير العقلانية إلى تضخيم فقاعات سوق الأسهم أو العقارات، وعندما تنفجر الفقاعات، يمكن أن يؤدي البيع المذعور إلى انهيار السوق، مما يؤدي إلى الركود.
4. **التضخم المفرط :التضخم** هو الاتجاه التصاعدي الثابت في الأسعار مع مرور الوقت .التضخم ليس أمرا سيئا في حد ذاته، ولكن التضخم المفرط ظاهرة خطيرة .تتحكم البنوك المركزية في التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة، و أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي .كان التضخم الخارج عن السيطرة مشكلة مستمرة في

---

(1) Bernanke, B. S. P., Monetary policy alternatives at the zero bound: An empirical assessment. Brookings Papers on Economic Activity, 2004, P.1–78.

(2) محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام (2000) المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ص36

* هذه القواعد وضعها الاقتصادي الأمريكي يوليوس شيسكين سنة 1974 عندما كان مفوضًا لمكتب الإحصاءات العمالية الأميركي، وهي التي أصبحت فيما بعد مرجعًا واسع الاستخدام في وصف الركود الاقتصادي.

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول (1999) ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الثاني . الجزائر .ص121

الولايات المتحدة في السبعينيات .ولكسر هذه الدورة، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بسرعة، مما تسبب في الركود[1].

ثالثاً: دور سياسة التيسير الكمي في معالجة الركود الاقتصادي

تسهم سياسية التسهيل الكمي في معالجة الركود الاقتصادي من خلال عدة طرق، منها[2]

1. **زيادة الإنفاق الاستهلاكي:** من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، يمكن لسياسية التسهيل الكمي المساهمة في تعزيز الطلب الداخلي وتحفيز النمو الاقتصادي.
2. **تخفيض أسعار الفائدة:** من خلال تخفيض أسعار الفائدة، يمكن لسياسية التسهيل الكمي تحفيز الاستثمار وتشجيع القروض الاستهلاكية، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
3. **دعم السيولة المالية:** من خلال زيادة كميات النقد المتداولة في الاقتصاد، يمكن لسياسية التسهيل الكمي تعزيز السيولة المالية وتقليل التوترات في الأسواق المالية، مما يساعد في تعزيز الثقة وتحفيز الاستثمار.
4. **تعزيز الصادرات:** من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية، يمكن لسياسية التسهيل الكمي تعزيز تنافسية الصادرات وزيادة الطلب على المنتجات المصدرة، مما يسهم في تعزيز القطاع الخارجي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

المبحث الثالث : سياسة التيسير الكمي في العراق

اولاً: تحليل أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

السياسات النقدية هي مجموعة من الأدوات، التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في كمية المعروض النقدي في الاقتصاد، بهدف تحقيق استقرار الأسعار، وتحفيز النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار العملة الوطنية، تتنوع هذه الأدوات لتشمل نافذة بيع العملة، التسهيلات القائمة، نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة[3].

1- نافذة بيع العملة

استحدث البنك المركزي نافذة بيع العملة الاجنبية في أواخر عام 2003 ولازال العمل مستمر بها بهدف توحيد اسعار الصرف في السوق المحلية وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف لسد متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداته الى جانب الحد من تزايد المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة على وفق سعر صرف توازني وبما ينعكس برفع القوة الشرائية للدينار وتحسين القيمة الحقيقية للدخل. فضلاً عن ذلك، فأن هذه الآلية تهيئ للمصارف موارد بالعملة الاجنبية تستطيع من خلالها فتح الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ

(1) مجدي محمود شهاب (2018) . الاقتصاد المالي . نظرية مالية الدولة . السياسات المالية للنظام الرأسمالي دار الجامعة الجديدة للنشر . الاسكندرية . مصر .ص122

(2) خلاصي رضا (2005) النظام الجبائي الجزائري الحديث . جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين . دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع . الجزء الأول . الجزائر. ص10

(3) Piketty, Thomas. "Capital in the Twenty-First Century." Translated by Arthur Goldhammer, Harvard University Press, 2014.

بالعملات الأجنبية[1]. من خلال الجدول (1) يلاحظ تنامي حجم اجمالي المبيعات الكلية للعملة الأجنبية في المزاد خلال المدة 2005- 2022؛ إذ بلغت نحو (10.4) مليار دولار في عام 2005، واستمرت بالتباين في مدة البحث حتى بلغت نحو (46.8) مليار دولار في عام 2022، ويأتي هذا التوسع في المبيعات كي يلبي الطلب المحلي على الدولار الأمريكي، الذي يمكن أن يعزى إلى زيادة الانفاق الحكومي[2]، فضلاً عن ذلك، فإنَّ تزايد معدل الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي مع ارتفاع حجم مبيعات البنك المركزي إذ يدل ذلك على وجود طلب غير اعتيادي كالمضاربة وعمليات غسيل الأموال[3].

2- تحليل سعر إعادة الخصم

وهو الأداة، التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي، يلاحظ من الجدول (1) أن اتجاه عام لسعر إعادة الخصم يتجه نحو الانخفاض من 7% في 2005 إلى 4% في 2017 و2022، إلا أنه سجل ارتفاع ملحوظ خلال المدة 2006- 2008، إذ بلغ في عام 2007 نحو (20%)، وهذا يظهر سياسة نقدية متشددة لمكافحة الضغوط التضخمية أو عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك المدة، وكانت استجابة القطاع المصرفي مماثلة لهذه الإشارة.

ويلاحظ سجل انخفاض تدريجي بعد 2015، مما يشير إلى توجه البنك المركزي نحو سياسة توسعية لتحفيز الاستثمار والطلب الكلي، خصوصاً مع دخول العراق في أزمات مزدوجة (أمنية واقتصادية)، أي إن اعتماد البنك المركزي العراقي على سياسات نقدية توسعية، و لاسيما بعد 2014 نتيجة الضغوط الاقتصادية (انخفاض أسعار النفط، الحرب ضد داعش، جائحة كورونا). أما في المدة 2017- 2022 فقد بلغ سعر إعادة الخصم نحو (4%)، وهو أدنى مستوى له خلال مدة البحث، وهذا يعزى إلى سياسة نقدية حازمة؛ نظراً لانخفاض معدلات التضخم وتحفيزية للاستثمار وتنشيط الاقتصاد الوطني.

3- **نسبة الاحتياطي القانوني**

وهي النسبة التي تُجبر المصارف على الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، يبين الجدول (1) أنها كانت مرتفعة في المدة 2005–2007 (من 18% إلى 20%)، ثم بدأت تنخفض تدريجياً إلى 8% في السنوات الأخيرة، ويلاحظ أنها سجلت أدنى مستوى بلغ 8% في المدة 2016–2022، هذا الانخفاض يظهر توجه البنك المركزي نحو تحرير مزيد من السيولة في النظام المصرفي، وتسهيل الإقراض لدعم النشاط الاقتصادي، ولاسيما في ظل الأزمات التي واجهها العراق بعد 2014، أي أن تخفيض أسعار الفائدة والاحتياطي القانوني كان بهدف تنشيط النشاط الاقتصادي.

---

(1) وزارة التخطيط، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، شعبة الاقتصاد الكلي، بغداد، 2023، ص13.

(2) كامل علاوي الفتلاوي وآخرون، الاقتصاد العراقي 2023، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، 2024، ص81.

(3) مروة محمد عودة المياحي و أديب قاسم شندي، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف: العراق حالة دراسية للمدة 2004– 2019، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد (14)، العدد (44)، 2022، ص42.

أما في عام 2020 ونتيجة للظروف التي تعرض اليها الاقتصاد العراقي ولغرض توفير السيولة لمواجهة تداعيات الازمة المزدوجة (الصحية والاقتصادية) فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى (10%)، وفي عامي 2021 و2022 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي على أثر تداعيات ازمة كورونا تم إعادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى (8%)، ومبين ذلك في الجدول (1).

إذ يتضح إن مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أخذ بالتذبذب خلال مدة البحث، وفي اغلب الأحيان باتجاه الانخفاض، وهذا يفسر انخفاض مقدار الإيداعات لدى المصارف التجارية بسبب الأزمات الاقتصادية والأمنية، التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي لاسيما الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني بعد عام 2003 و 2014، وكذلك الازمة الصحية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بجائحة كورونا، نستنتج من ذلك إن الأداة الرقابية المتمثلة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني يلجأ إليها البنك المركزي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمتمثلة بالتضخم والانكماش، وكذلك الرقابة على عمل المصارف التجارية بما يتسق وعمل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي.

جدول (1) تطور أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 2005- 2022

السنة	مبيعات العملة الأجنبية في المزاد (مليار دولار)	سعر إعادة الخصم(%)	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	عمليات بيع السندات (مليون دينار)	عمليات شراء السندات (مليون دينار)
2005	10.4	7	18	15	30
2006	11.2	16	20	20	45
2007	15.9	20	15	25	50
2008	25.9	16.75	12	35	20
2009	33.9	8.83	10	15	60
2010	36.2	6.25	12	20	75
2011	39.8	6	15	30	50
2012	48.6	6	17	35	40
2013	55.7	6	15	25	55

30	40	12	6	54.5	2014
45	45	10	6	44.3	2015
70	20	8	4.33	33.5	2016
60	25	8	4	42.2	2017
50	30	10	4	47.1	2018
40	40	12	4	51.1	2019
80	15	10	4	44.1	2020
70	25	8	4	37.1	2021
55	45	8	4	46.8	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوي.

ثانيا: طبيعة سياسة التيسير الكمي في العراق

بما أن سياسة التيسير الكمي تستهدف سعر الفائدة الأساس (معدل الفائدة على الإقراض من قبل البنك المركزي) من خلال استعمال أدوات تؤدي إلى رفع أو خفض معدلات الفائدة حسب مقتضيات النشاط الاقتصادي في دول العالم المتقدم، وعندما يتغير معدل الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً ينتقل أثر ذلك إلى النشاط الاقتصادي (الطلب الكلي) من خلال ما يسمى بـــ(قناة معدل الفائدة) التي تتولى نقل تأثير خفض أو رفع معدل الفائدة على الطلب الكلي، ومن ثم معدلات النمو والتوظيف وغيرها من المؤشرات الأخرى، التي تتأثر نتيجة تغير سعر الفائدة الأساس[1].

استخدم البنك المركزي العراقي معدل الفائدة بوصفه هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية وخلال التاريخ النقدي لم يدع البنك المركزي لآلية السوق في تحديد معدل الفائدة واستعمال أدواته للحفاظ على استقرارها، وعلى الرغم من أنها لا تصلح مؤشراً معتداً به للسياسة النقدية، لأنها[2]:

1- تتأثر لحد كبير بتقلبات عرض وطلب الأرصدة النقدية المعدة للاقتراض.

(1) محمد إبراهيم السقا، ماذا سيحدث للعالم نتيجة التيسير الكمي، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، تموز 2018.

(2) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور و عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص158.

2- يصعب قياس الفرق بين معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية لتأثرها بمعدلات التضخم السائدة، وبذلك تكون معدلات الفائدة فشلت في تلبية فقرتين من فقرات المواصفات الضرورية المتوقعة للمؤشر المثالي، وهما: إمكانية القياس، وسيادة سيطرة السلطة النقدية.

يتضح من الجدول (2) أن معدل فائدة السياسة (الرسمي) كان في اتجاه صعودي في الأعوام الأولى من المدة المبحوثة، إذ ارتفع من (7%) في عام 2005 ليصل إلى (16%) و (20%) لعامي 2006 و 2007، وهذا يظهر طبيعة السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية في تلك المدة، وكانت استجابة القطاع المصرفي مماثلة لهذه الإشارة، إذ ارتفع معدل الفائدة على الودائع من (5.5%) في عام 2005 إلى (9.7%) في عام 2007، في حين ارتفع معدل الفائدة على الائتمان من (14.5%) في عام 2005 إلى (18.1%) في عام 2007، وتراجع معدل فائدة السياسة في عام 2008 ولبقية المدة (2008- 2022) محقق أدنى معدل له من عام 2017 ولغاية 2022 بلغت (4%)، واتسم المعدل بالثبات في هذه الأعوام الأخيرة من مدة البحث، كذلك استقر على معدل الفائدة على الودائع عند مستوى ما يقارب (3%) خلال نفس المدة، ومعدل الفائدة على الائتمان عند مستوى (12%)، وهذا يفسر طبيعة السياسة النقدية الحازمة في تخفيض الضغوطات التضخمية من أجل تحفيز وتنشيط الاقتصاد الوطني.

جدول (2) تطور معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة 2005- 2022 **(%)**

السنة	سعر إعادة الخصم	معدل الفائدة على الودائع	معدل الفائدة على الائتمان
2005	**7**	**5.50**	**14.50**
2006	**16**	**6.90**	**16.80**
2007	**20**	**9.70**	**18.10**
2008	**16.75**	**8.80**	**17.40**
2009	**8.83**	**6.83**	**14.80**
2010	**6.25**	**5.52**	**12.00**
2011	**6**	**5.24**	**11.40**
2012	**6**	**5.07**	**11.20**
2013	**6**	**4.88**	**10.80**
2014	**6**	**4.39**	**10.70**

13.30	4.46	6	2015
12.31	4.39	4.33	2016
12.52	4.06	4	2017
12.34	3.82	4	2018
12.28	3.58	4	2019
12.13	3.34	4	2020
12.50	3.47	4	2021
12.01	3.33	4	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوي.

ثالثاً: سياسة التيسير الكمي وعمليات تسهيلات الاقتراض الثابتة

يسعى البنك المركزي العراقي إلى توظيف الأدوات التي من خلالها يمكن التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي، وإعادة صياغة عناصر المنظومة الاقتصادية لبلوغ مستوى الأداء الاقتصادي المرغوب والقضاء على الضغوط التضخمية، وتنفيذاً لأهداف السياسة النقدية للإسهام بدور حيوي في تحفيز المصارف لدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، وتتضمن التسهيلات القائمة الأدوات: (**سعر إعادة الخصم, الفائدة على الائتمان الاولي, الفائدة على الائتمان الثانوي, فائدة مقرض الملجأ الأخير**)

يشير جدول رقم (3) الى استمرار البنك المركزي العراقي بانتهاج سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع أسعار الفائدة خلال المدة 2005- 2009 متزامناً مع ارتفاع معدل التضخم، وهو ما أعطى زخماً استقرارياً وتحفيزاً قوياً لدالة الطلب على النقود الدينارية، وتماشياً مع انخفاض معدل التضخم إلى حدود مرتبة عشرية واحدة خفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم إلى (6.25%) ليستقر عند (6%) خلال المدة 2010- 2015، واستقر سعر الفائدة على الائتمان الأولى عند مستوى (8%)، في حين استقر سعر الفائدة على الائتمان الثانوي عند مستوى (9%)، أما فائدة مقرض الملجأ الأخير فاستقر عند (9.5%) خلال المدة 2010- 2015، وكان ذلك متزامناً مع انخفاض معدل التضخم، ونتيجةً للركود الاقتصادي، الذي شهده البلاد في اعقاب الصدمة المزدوجة، وتراجع معدلات التضخم خفض البنك المركزي العراقي سعر إعادة الخصم إلى (4.33%) في عام 2016 وليستقر عند مستوى (4%) خلال المدة 2017- 222، وهذا بهدف توفير السيولة للمصارف وتلبية احتياجاتها، وفيما يتعلق بتسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي العمل بهذه الأداة من أجل منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية)، التي وضعت لكل نوع منها إذ بلغ على الائتمان الأولى (6%)، وعلى الائتمان الثانوي (7%)، أما فائدة مقرض الملجأ الأخير (7.5%) خلال نفس المدة.

وقد انتهج البنك المركزي هذه السياسة النقدية التوسعية من خلال المحافظة على استقرار أسعار الفائدة بهدف تعزيز رصيد المصارف التجارية وتهيئة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية في الاقتصاد الوطني.

جدول (3) تطور عمليات تسهيلات الاقتراض الثابتة للبنك المركزي العراقي للمدة 2005- 2022 **(%)**

السنة	سعر إعادة الخصم	الفائدة على الائتمان الاولي	الفائدة على الائتمان الثانوي	فائدة مقرض الملجأ الأخير
2005	**7**	**8**	**10**	**10.5**
2006	**16**	**18**	**19**	**19.5**
2007	**20**	**22**	**22**	**23.50**
2008	**16.75**	**18.75**	**19.75**	**20.25**
2009	**8.83**	**10.83**	**11.83**	**12.33**
2010	**6.25**	**8.25**	**9.25**	**9.75**
2011	**6**	**8**	**9**	**9.5**
2012	**6**	**8**	**9**	**9.5**
2013	**6**	**8**	**9**	**9.5**
2014	**6**	**8**	**9**	**9.5**
2015	**6**	**6**	**9**	**9.5**
2016	**4.33**	**6**	**7.33**	**7.83**
2017	**4**	**6**	**7**	**7.5**
2018	**4**	**6**	**7**	**7.5**
2019	**4**	**6**	**7**	**7.5**
2020	**4**	**4**	**7**	**7.5**

2021	4	6	7	7.5
2022	4	6	7	7.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوي.

رابعاً: سياسة التيسير الكمي وأهميتها في معالجة أزمة الاقتصاد العراقي

تبدأ مشكلة اقتصاد العراق من أن الطاقات الإنتاجية من السلع المتاجر بها دولياً تتراجع مع تعاظم المورد النفطي وهيمنته في ظل السياسات، التي تُعد فاشلة في إدارة الملف الاقتصادي في الدول النفطية، لذلك يتزايد الاستيراد في العراق بمعدلات ربما تفوق الطلب الكلي نع تراجع الصادرات غير النفطية، وهكذا يتركز الاعتماد على النفط لتمويل ذلك التعاظم في المستوردات، و أن التطورات التكنولوجية التي يفتقر لها الإنتاج الداخلي يزيد من الحاجة إلى التوسع في استيراد تلك السلع التي تكون كثيفة التكنولوجية, أن سياسة التيسير الكمي تقوم على أساس استعمال النقود المصدرة من طرف البنك المركزي لشراء الأوراق المالية بهدف تعزيز سيولة البنوك التجارية ورفع حالة الركود الاقتصادي، والتوسع في المجال الاستثماري عن طريق فتح مجال الائتمان، فضلاً عن تحسين أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في مناخ الاستثمار.

يلاحظ من خلال الجدول (4) دور سياسات التيسير الكمي من خلال مؤشري سعر إعادة الخصم وعرض النقد الواسع (M_2) على مؤشرات الركود الاقتصادي لاسيما الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم خلال المدة 2005-2022، إذ يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ في عام 2005 نحو (70.09) مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً مستمراً حتى عام 2018 إذ بلغ نحو (172.38) مليار دولار، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في حجم الإنتاج في القطاع النفطي، وكذلك في رفد الإيرادات العامة بواردات النفط الخام المصدر والارتفاعات المتواصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، و شهد عرض النقد (M_2) نفس الارتفاع وسعر إعادة الخصم بنسب ملحوظة، وكان هذا الارتفاع هو نتيجةً لكبح معدلات التضخم العالية، التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، الذي نتج عنه ارقام كبيرة بسبب التوسع المالي والنقدي في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الإضافات الكبيرة في عرض النقد، التي جاءت من زيادة الإيرادات النفطية، إلا أن متابعة البنك المركزي العراقي لهذه المؤشرات استطاع أن يحد من معدلات التضخم عبر رفع سعر إعادة الخصم خلال المدة 2005- 2007، إذ بلغت (7%- 16%- 20%) على التوالي، وقد بلغت معدلات التضخم (37%- 53.2% - 30.8%) على التوالي وللمدة نفسها.

وقد خفض البنك المركزي العراقي سعر أعادة الخصم ليبلغ نحو (16.75%) في عام 2008، ونتيجةً للسياسة النقدية استقر معدل التضخم في عام 2008 عند مستوى (2.7%)، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو (88.81) مليار دولار، وقد أطلقت الحكومة العراقية في عام 2008 المبادرة الزراعية في منتصف عام 2008، وشملت أدراج مبالغ إضافية في الموازنة العامة لتقديم الدعم لمشاريع وزارتي: الزراعة والموارد المائية والنشاطات والفعاليات الساندة للقطاع الزراعي، فضلاً عن تقديم القروض الزراعية.

إذ واصل البنك المركزي العراقي خلال عام 2016 إدارة سياسته النقدية من أجل الحفاظ على المنجزات التي تحققت عبر العمل الجاد خلال الأعوام السابقة، ومن أهمها الحفاظ على سعر الصرف وقيمة العملة العراقية مقابل

العملات الأخرى، وتقديم الدعم المتواصل للنشاطات الاقتصادية من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة، وانسجاماً مع تلك التوجهات فقد اعتمد البنك المركزي العراقي تخفيض سعر أعادة الخصم عند (4%)، فيما شهد المستوى العام للأسعار استقراراً واضحاً تمثل بمعدل التضخم الذي بلغ مستواه (0.5%) في عام 2016، فيما شهد عام 2016 انطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي والمتضمن تخصيص (6) ترليون دينار عراقي، لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وجميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية[1]، و سجل عرض النقد الواسع ارتفاعاً ليبلغ نحو (76.022) مليار دولار.

إذ يلاحظ من خلال الجدول (4) أن معدل البطالة في العراق لا يتجاوز (3%) في المدة 2017- 2022، وكذلك معدل التضخم إلا في عام 2021 ارتفع إلى مستوى (6%) وهذا يعزى إلى الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم نتيجة تفشي جائحة كورونا، أما على مستوى عرض النقد الواسع فقد بلغ نحو (116.063) مليار دولار، أي بمعدل تغير سنوي يقارب (20%) وهذا هو نتاج الارتفاع في مستوى الانفاق العام الناتج عن تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بعد التعافي من تفشي جائحة كورونا.

جدول (4) العلاقة بين مؤشرات التيسير الكمي ومؤشرات الركود في العراق

السنة	سعر إعادة الخصم(%)	عرض النقد الواسع (مليار دولار)	سعر الصرف	GDP (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	البطالة (%)
2005	7	9.996	1469	70.09	37	4.4
2006	16	14.369	1467	70.49	53.2	4.1
2007	20	21.479	1255	74.57	30.8	3.9
2008	16.75	29.270	1193	88.81	2.7	4
2009	8.83	38.836	1170	101.11	-2.8	5.1
2010	6.25	51.612	1170	106.58	2.4	5.1
2011	6	61.691	1170	113.41	5.6	4.6
2012	6	66.199	1166	121.97	6	4.3
2013	6	76.769	1166	139.44	1.9	4

[1] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2016، مصدر سابق، ص1-7.

3.6	2.2	150.08	1166	79.750	6	2014
3.4	1.4	153.47	1190	71.031	6	2015
3.1	0.5	154.3	1190	76.022	4.33	2016
2.8	0.2	175.57	1190	78.031	4	2017
2.4	0.4	172.38	1190	80.160	4	2018
2.4	-0.2	170.4	1190	86.925	4	2019
2.8	0.6	177.97	1211	99.014	4	2020
2.8	6	161.36	1450	96.473	4	2021
2.6	2.5	136.89	1450	116.063	4	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوي.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد هش وضعيف مقارنتاً بالاقتصاديات المتقدمة، فضلاً عن قلة الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تطبيق اساسيات سياسة التيسير الكمي، إذ إن البنك المركزي العراقي أجرى بعض الجولات الخجولة ضمن هذه السياسة لاسيما المبادرة الزراعية عام 2008 وقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2016، لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب.
2- أثبتت الدراسة أن سياسة التيسير الكمي يمكن أن تسهم في معالجة الركود الاقتصادي، لكن فاعليتها تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والمؤسساتية للدولة.
3- رغم القيود، أسهمت بعض برامج التيسير الكمي في تحسين مؤشرات اقتصادية مثل معدل نمو الناتج المحلي، خفض التضخم والبطالة، ولو بشكل نسبي ومؤقت. إن الغرض من هذا النوع من السياسة النقدية التوسعية هو خفض أسعار الفائدة، وتحفيز النمو الاقتصادي ومن الطبيعي أن أسعار الفائدة المنخفضة تسمح للبنوك بتقديم المزيد من القروض المصرفية، لتحفيز الطلب من خلال إعطاء الشركات المال للتوسع في انتاجها، وكذلك تمنح المتسوقين الائتمان لشراء المزيد من السلع والخدمات من خلال زيادة العرض النقدي، لذا تحافظ سياسة التيسير الكمي على قيمة عملة البلاد منخفضة، وهذا يجعل اسهم البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين.
4- أسهمت سياسة التيسير الكمي في تحسين الاقتصاد العراقي، ويتضح ذلك من خلال تطبيقها برنامج سياسة التيسير الكمي إلى تطوير أداء بعض المتغيرات الاقتصادية و لاسيما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم.

5- إن الاقتصاد العراقي لا يمتلك الإمكانيات الكافية من الأوراق المالية، التي تمكن سياسة التيسير الكمي من القدرة على العمل بمفردها، فضلاً عن عدم وجود أسواق مال ولا أصول تمثل أسهم وسندات القطاع الحقيقي، الذي يمكن سياسة التيسير الكمي من العمل بصورة تمنح الاقتصاد العراقي الأمل في تجاوز حالة الركود، التي يمر بها.

ثانياً: التوصيات

1- قبل تطبيق سياسة التيسير الكمي، يجب تقوية الإطار المؤسسي للبنك المركزي العراقي، وتطوير أدوات السياسة النقدية، وخلق سوق مالية نشطة يمكن من خلالها تنفيذ عمليات السوق المفتوحة بشكل فعّال.

2- من الضروري تطوير السوق الثانوية للسندات الحكومية، وتعزيز مشاركة المصارف والمؤسسات المالية فيها، لأن سياسة التيسير الكمي تعتمد بشكل أساسي على شراء الأصول المالية طويلة الأجل.

3- تفعيل دور البنك المركزي العراقي في اتخاذ قرارات نقدية مستقلة عن التأثيرات السياسية، و لاسيما في ظل طبيعة الإنفاق العام المرتفعة في العراق والمعتمدة على الإيرادات النفطية.

4- يجب ألا تكون التيسير الكمي مجرد ضخ سيولة، بل ينبغي ربطه بأهداف مثل تحفيز الإقراض الإنتاجي، تقليل البطالة، وزيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

5- لا بد من وضع آلية رقابة ومتابعة دقيقة لتأثيرات التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار، وتفادي تحوّل التيسير إلى مصدر تضخم مفرط بسبب ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب السيولة.

6- تخصيص جزء من السيولة الناتجة عن التيسير الكمي عبر آليات مصرفية، لدعم المشاريع الريادية والزراعية والصناعية، مما يعزز التنويع الاقتصادي، ويقلل الاعتماد على النفط.